إن دولة القانون تفرض أن يكون تسيير الشؤون العامة للحكم فيها بطريقة ديمقراطية من خلال إختيار الشعب لممثليه، ولا يتأتى ذلك إلا بطريق واحد فقط ألا وهو سبيل الإنتخاب، الذي هو جوهر كل عملية تحول ديمقراطي، وطريقا للإصلاح والتغيير وتجسيد دولة القانون.

ويعد الإنتخاب من الوسائل الديمقراطية لإسناد السلطة، إذ يرتبط إرتباطا وثيقا بالديمقراطية وهو الوسيلة الأساسية لنظام حكم يستمد وجوده وا ٍستمراريته من الإرادة الشعبية التي تترجم بهذا الأسلوب كما أن حق الترشح ملازم لحق الإنتخاب وبالتالي فإنهما يعتبران أساس الحقوق السياسية التي كرستها المواثيق الدولية، والنصوص الدستورية في أنظمة الحكم المعاصرة.

والإنتخاب عملية مركبة، من مجموعة من المراحل المتسلسلة، التي ترتكز في أساسها إلى جملة الأعمال التحضيرية، التي هي ركن الأساس في العملية الإنتخابية، بل أن نجاح هذه الأخير ة معقود على صحة ومتانة هذه الأعمال التحضيرية، و التي تتضمن مجموعة متناسقة من الإجراءات والقواعد الموضوعية والشكلية، تهدف في مجملها إلى إعداد وتحضير كل من الهيئة الناخبة(الناخبين)،و الهيئة المترشحة(المترشحين)، للخوض في غمار العملية الإنتخابية، وهذا بإتباع الأسس المحددة في الدستور ونظام الإنتخابات.

ومن هذا المنطلق تكمن **أهمية الموضوع**إعتبار ا أن الإنتخاب من أهم الحقوق السياسية المكرسة على إطلاقها، لما لها من بعد ديمقراطي ومصيري على القاعدة الشعبية، حيث ان نجاحها ومشروعيتها ترتكز في الأساس على فعالية تحضير أطرافها الفاعلة الناخب والمترشح، وهذا إستنادا إلى قواعد محكمة دستوريا ، وقانونيا، وتنظيميا.

دوافع الإختيار:

يعود سبب إختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية، و تعود الأسباب الذاتية إلى الرغبة الشخصية والملحة في البحث في مختلف الدراسات المتعلقة بمجال الإنتخابات هذا من جهة، ومن جهة أخرى مصادفة إقبال الجزائر على إستحقاق

هام يتمثل في الإنتخابات التشريعية دفعنا للخوض في هذه الدراسة للوقوف ميدانيا في مجال التحضيرات لهذه العملية، أما الأسباب الموضوعية فتتجلى في أن مرحلة التحضير للعملية الإنتخابية تقتضي إخضاعها إلى جملة من الأحكام المضبوطة وفق ما يقتضيه الدستور والتشريع، كونها تعد من أصعب المراحل التي تؤثر على مصداقية وشرعية العملية الإنتخابية برمتها، بل أن نجاحها أو فشلها مرهون بهذه المرحلة الهامة من مراحل العملية الإنتخابية.

إشكالية الموضوع:

تطرح دراسة هذا الموضوع إشكالية رئيسية تتمثل كالتالي: **إلى أي حد وفق المشرع في ضبط قواعد تحضير العملية الإنتخابية، الكفيلة بحماية حقي الإنتخاب والترشح ؟**

المنهج المتبع:

إقتضت دراستنا لهذا الموضوع الإعتماد على كل من **المنهج الوصفي** لوصف بعض المفاهيم التي تضمنتها الدراسة، كون أن هذا المنهج يفسر الحقائق العلمية و**المنهج التحليلي** في تحليل النصوص القانونية التي فرضتها مقتضيات الموضوع، ثم **المنهج المقارن** والذي تم إستخدامه أيضا، للمقارنة بين الأحكام التي تضمنها القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات الجاري، مع أحكام القانون العضوي 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات السابق، في بعض المواضع التي تفرضها الدراسة، ولإبراز مواضع الإختلاف والتوافق.

هدف الدراسة:

هدفنا من هذه الدراسة المتواضعة يتمثل في الوصول إلى إبراز ما تتضمنه أحكام القانون العضوي16-10المتعلق بنظام الإنتخابات في باب الأعمال التحضيرية للعملية الإنتخابية، ومحاولة البحث في مواطن القصور والضعف الكامنة في القواعد والأحكام المنظمة لهذه العمليات التحضيرية.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والإستطلاع حول الموضوع تبين لنا التعرض له من طرف بعض الباحثين من جوانب مختلفة، وهذه بعض الدراسات المحصل عليها:

1- أحمد بنيني ، رسالة دكتوراه دولة موسومة بعنوان **الإجراءات الممهدة للعملية الإنتخابية في الجزائر** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2005-2006 تناول فيها بالدراسة الإجراءات التمهيدية للعملية الإنتخابية الشكلية المتضمنة تنظيم القوائم الإنتخابية ، قرار دعوة الهيئة الناخبة ، الدوائر الإنتخابية ، و كذا دراسة وبحث الإجراءات الموضوعية للعمليات التحضيرية تطرق فيها لدراسة نظام الترشح وتنظيم الحملة الإنتخابية.

2- سماعين لعبادي، رسالة دكتوراه موسومة بعنوان **المنازعات الإنتخابية(دراسة مقارنة لتجربتي الجزائر و فرنسا في الإنتخابات الرئاسية و التشريعية)** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 : تناول فيها الباحث دراسة مقارنة بين التشريعين الجزائري و الفرنسي لمنازعات العملية التحضيرية للإنتخابات الرئاسية والتشريعية.

3- نوال جدو، رسالة ماجستير موسومة بعنوان **التحضير للعملية الإنتخابية على ضوء قانون الإنتخابات الجديد 2012**، كلية الحقوق بن عكنون، 2012-2013 وقد تناولت فيها الباحثة دراسة الإجراءات التحضيرية المتعلقة بممارسة حق الإنتخاب ، و كذا الإجراءات التحضيرية المتعلقة بحق الترشح،

4- اسلاسل محند ، رسالة ماجستير موسومة بعنوان **النظام القانوني للمنازعات الإنتخابية في الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2012 و قد تطرق فيها الباحث لدراسة كل من المنازعات المتعلقة بالعمليات التحضيرية للإنتخابات والمنازعات المتعلقة بنتائج الإنتخابات.

صعوبات البحث:

في إطار الدراسة والبحث إعترضتنا صعوبات تتمثل في ما يلي :

- صعوبة الحصول على بعض الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية
- ندرة المراجع المتخصصة المتعلقة بالتحضير للعملية الإنتخابية.
- تشعب المنظومة القانونية، وخاصة منها التنظيمية التي تحكم مجال هذه الدراسة
- صعوبة الحصول على الوثائق الإدارية، والتعليمات من الجهات المختصة بحكم السر المهني الذي يواجهنا في كل محاولة.

التصريح بالخطة:

فرضت علينا محاور هذا البحث وا ٍستنادا إلى التسلسل المرحلي الذي تقتضيه عملية التحضير للإنتخابات الإعتماد على خطة تتضمن فصلين إثنين، يتضمن الفصل الأول دراسة تحضير الهيئة الناخبة للتصويت، أما الفصل الثاني فيتم فيه التطرق لدراسة تحضير الهيئة المترشحة للإنتخابات.